

Distr.
GENERAL

CES/SEM.52/2
19 September 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة الإحصائية
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا
معهد اليونسكو للإحصاء
مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين
الاتحاد الدولي للاتصالات

حلقة العمل الإحصائية المشتركة بين لجنة الأمم
المتحدة الاقتصادية لأوروبا والأونكتاد واليونسكو
والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة التعاون
والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي
للاتحادات الأوروبية المعنية برصد مجتمع المعلومات:
البيانات والقياس والأساليب
(جنيف، ٨-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)

بناء مجتمع معلومات للجميع - دور الإحصاءات في رصد تقدمه

بيان افتتاحي

السيدة جيسكانين - صندستروم، المدير العام للمكتب الإحصائي بفرنلندا

أولاً - مقدمة

١ - إن بناء مجتمع المعلومات هو الهدف الاستراتيجي لبلدان كثيرة. لكن بناء هذا المجتمع لا يمثل عملية قائمة بذاتها وإنما يرتبط بالسياسات الاجتماعية الأخرى. والتغير الاجتماعي خاصة عندما يكون سريعاً يشكل تحديات جديدة دائمة لمتخذي القرارات. وهناك حاجة إلى معرفة الوضع الراهن والمعارف الأساسية عنه وكذلك إلى حقائق ذات صلة موثوق بها عن الاتجاهات الإنمائية في المجتمع. والقدرة على التجديد المستمر والقدرة على مواكبة احتياجات الزبائن المتغيرة هما الشرطان الأساسيان للحفاظ على القدرة التنافسية في الأعمال التجارية. ويقتضى من أفراد المجتمع أيضاً قدرات وتصرفات جديدة. ولم يعد كافياً النظر إلى التغير من منظور وطني؛ فآثار العولمة تمتد

لتشمل القطاع العام والمشاريع التجارية والمنظمات غير الحكومية والمواطنين العاديين في كل بلد. وتود البلدان أن تقارن مستوى تنميتها مع ما حققه الآخريين من تقدم وتنشد أفضل الممارسات؛ وفي هذا العمل تقوم الإحصاءات الرسمية بدور مهم.

٢- وقد استهلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وضع إحصاءات بصورة منتظمة عن مجتمع المعلومات في التسعينات وذلك برغم أن الإحصاءات النموذجية الأولى عن الظاهرة كانت قد صدرت بالفعل في الثمانينات أي منذ عقدين. وتقدمت تدريجياً عملية وضع الإحصاءات عن مجتمع المعلومات - في المقام الأول من خلال توضيح المفاهيم والتعاريف، ثم عن طريق استغلال البيانات الإحصائية القائمة وفي النهاية عن طريق تصميم إحصاءات تقتضي القيام بعمليات جديدة لجمع البيانات. ويحتوي المنشور الجامع الذي أصدرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنون "رصد اقتصاد المعلومات لعام ٢٠٠٢" العديد من المؤشرات الكمية لرصد حالة مجتمع المعلومات في مختلف البلدان. وتستخدم المؤشرات المتعلقة بخطة عمل أوروبا الإلكترونية لعام ٢٠٠٢ لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق مجتمع المعلومات في الدول الأعضاء. وإلى جانب الرصد الكمي يطبق أيضاً القياس النوعي على برنامج أوروبا الإلكترونية. ومن ثم فإنه يوجد بالفعل أمثلة لنظم متابعة فيما يخص آلية رصد على نطاق العالم كله.

٣- وتصدر بلدان كثيرة بالفعل إحصاءات منتظمة تصف مجتمع المعلومات. لكن القدرة على تجميعها تتباين تبايناً كبيراً من بلد إلى آخر. وتتوفر بالفعل بعض التوصيات الدولية بشأن الأدوات - الأطر والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات - اللازمة لتجميع هذه الإحصاءات، لكن الأعمال بشأنها لم تستكمل بعد. وتبين التجارب أن إقامة نظام إحصائي جديد يستغرق سنوات عدة. من ذلك مثلاً أن المشروع الأول لكتيب المحاسبة البيئية الذي لم تستكمل صياغته إلا الآن قد أعد منذ أوائل التسعينات.

٤- وترسي المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي أقرتها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٤ أساساً جيداً يمكن للمنظمات المختصة بالإحصاءات في جميع أنحاء العالم أن تعتمد عليه لبناء أنشطتها. ويذكر في هذه المبادئ ما يلي: "توفر الإحصاءات الرسمية عنصراً لا غنى عنه في نظام المعلومات لأي مجتمع ديمقراطي حيث إنها تزود الحكومة والاقتصاد والجمهور ببيانات عن الأوضاع الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية والبيئية. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المقرر أن تقوم الوكالات الإحصائية الرسمية بتجميع الإحصاءات الرسمية التي تستوفي شرط الفائدة العملية وإتاحتها على أساس محايد للوفاء بحق المواطنين في الحصول على المعلومات العامة".

٥- ويشدد بيان الأمم المتحدة على وجوب تجميع الإحصاءات الرسمية باستخدام أساليب علمية وتصنيفات وتعاريف معترف بها دولياً وعلى وجوب أن تكون حماية البيانات التي يزودها الموردون غير مشروطة. ويشدد البيان كذلك على ضرورة التنسيق والتعاون. وهذه المبادئ الأساسية التي أقرتها الأمم المتحدة هي الشروط

الأساسية التي بدونها لا يمكن بدء إصدار الإحصاءات الرسمية وأداء وظيفتها. ويجب أيضاً أن توضع الإحصاءات التي تصف مجتمع المعلومات وفقاً لهذه المبادئ.

ثانياً - مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

٦- سيقوم مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في وثيقته المتعلقة بإعلان المبادئ في أغلب الظن باعتماد المبادئ الرئيسية ذات الصلة بإقامة مجتمع معلومات مستدام. وهذه المبادئ تشكل الركائز التي تؤسس عليها خطة عمل مؤتمر القمة ونظام الرصد. ويحدد الإعلان الأهداف بشأن المجالات التالية:

١- البنى الأساسية للمعلومات والاتصالات

٢- الوصول إلى المعلومات والمعارف

٣- دور الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في تعزيز تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٤- بناء القدرات: تنمية الموارد البشرية وتعليمها وتدريبها

٥- بناء الثقة وإرساء الأمن فيما يخص استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٦- البيئة المواتية

٧- التشجيع على التطبيقات الإنمائية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لصالح الجميع

٨- الهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي وتطوير وسائل الإعلام

٩- الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

١٠- التعاون الدولي والإقليمي.

٧- ويؤكد الإعلان الحاجة إلى وجود هياكل أساسية للمعلومات والاتصالات وضرورة الارتقاء بمهارات الناس وكفاءتهم وإتاحة الفرص لاستغلال تطبيقات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في جميع مناحي الحياة ودعم التنوع الثقافي والإبداع. وتعتبر هذه الغايات أيضاً بمثابة مؤشرات للنظام الإحصائي بأن هناك حاجة لرصد تحقيقها. وأهمية التعليم والكفاءة واضحة تماماً ولا تحتاج إلى تأكيد عندما نتحدث عن تطوير مجتمع المعلومات.

٨- ومما يدعو إلى الارتياح من المنظور القائم على إصدار الإحصاءات الرسمية ملاحظة أنه يجري أيضاً صوغ خطة عمل تركز على دور الإحصاءات في عملية الرصد وذلك دعماً للغايات المذكورة في الإعلان.

ثالثاً- دور المنظمات الدولية في مجال رصد الإحصاءات

٩- يكاد يكون من المؤكد أنه سيجري بيان مدى تحقيق الغايات المتعلقة بمجتمع المعلومات بواسطة أدوات نوعية في المقام الأول. ومن المرجح أن تكون تقارير الحالة وقوائم الإجراءات فيما يخص بلدان محددة هي أسهل السبل لرصد تحقيق الأهداف ذات الصلة بالبيئة القانونية أو إزالة العقبات.

١٠- ورصد تحقيق الأهداف المنشودة يحتاج أيضاً إلى مقاييس كمية. ومن حسن الحظ أنه لن يتعين إنتاجها من عدم. فالمنظمات الدولية تصدر اليوم بالفعل قدراً كبيراً من المعلومات الإحصائية التي يمكن أيضاً استغلالها في رصد هذا الإعلان.

١١- والإعلان المتعلق بإقامة مجتمع المعلومات ليس البرنامج الأول أو الوحيد الذي يستهدف التنمية البشرية العادلة على صعيد عالمي، فقد اعتمد مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك فإن رصد تحقيق هذه الأهداف قد بدأ بالفعل كما أن لعدة مؤشرات جرى استخدامها في هذه العملية صلة برصد الإعلان المتعلق بمجتمع المعلومات. وينبغي للمنظمات الدولية أن تتحقق من أن المؤشرات والإحصاءات المستخدمة لرصد برامج عالمية أخرى يمكن أيضاً استغلالها في عملية الرصد المزمع استغلالها الآن. وينبغي تقليل أعباء عمل المكاتب الإحصائية الوطنية إلى أدنى حد من خلال زيادة التنسيق بين الأنظمة الإحصائية للمنظمات الدولية إلى أقصى حد.

١٢- والرصد الإحصائي المنتظم يقتضي تنظيم المسؤوليات وتنسيقها وتوزيعها فيما بين الهيئات الدولية. ولا بد أن يكون النظام فعالاً كما ينبغي تجنب التداخل. ومن المستصوب القيام بمجرد للمعلومات التي تحوزها المنظمات الدولية بالفعل وكذلك التوصيات التي أصدرتها. فعلى سبيل المثال يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والأمم المتحدة بالفعل بجمع بيانات إحصائية يمكن استخدامها. والنجاح في اختيار التدابير الأساسية أو ما يسمى المؤشرات الأساسية من جميع التدابير المتاحة الممكنة يمثل تحدياً رئيسياً لرصد تطور مجتمع المعلومات.

١٣- ويتعين على المنظمات الدولية أيضاً أن تتحقق من أن المكاتب الإحصائية الوطنية يوجد في متناولها تعاريف مفاهيمية موحدة وذات صلة وغيرها من المعايير التي تدعم تجميع الإحصاءات. وهناك بالفعل عدة أمثلة على ذلك. وإمام المواطنين بالقراءة والكتابة هو الشرط الحاسم في تنمية مجتمع المعلومات. وتقوم اليونسكو بإجراء

عمليات واسعة لجمع البيانات عن مستويات تعليم الناس ومعدلات المشاركة في التعليم في مختلف البلدان. أما الاتحاد الدولي للاتصالات فيقوم من جانبه بمتابعة تطور البنى الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية ونفاذها في بلدان كثيرة. والإحصاءات الثقافية والمتعلقة بالاتصال الجماهيري يمكن أن توفر بيانات عن وسائل الإعلام المطبوعة وعن المحتوى الرقمي للإنتاج والاستخدام في مختلف البلدان.

١٤- وفضلاً عن توفير التصنيفات والتوصية المنهجية، توفر المنظمات الدولية بالفعل أيضاً أدوات ملموسة لجمع البيانات للمكاتب الإحصائية. فقد قامت الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مثلاً بإصدار توصيات عن الطريقة التي ينبغي بها تعريف قطاع المعلومات. ولقد أجمعت الآراء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضاً على تعريف التجارة الإلكترونية. وجرى وضع استبيانات نموذجية وتمت الموافقة عليها في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يخص إجراء دراسات استقصائية لقياس مدى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. والغرض من هذه التوصيات هو دعم الأعمال التي تقوم بها المكاتب الإحصائية الوطنية وضمان توافر بيانات قابلة للمقارنة دولياً.

١٥- وللأسف فإن رصد تقدم مجتمع المعلومات لا يمكن أن يقوم على مجرد متوسط أرقام فيما يتعلق ببلدان مختلفة. فإلى جانب إنتاج بيانات عن نحو الأمية ونشر المعدات أو انتشار استخدام الإنترنت ينبغي لنا أيضاً أن نعرف ما هو مدى أوجه التفاوت في هذه المجالات بين المناطق أو حسب الفئات الاقتصادية الاجتماعية أو حسب نوع الجنس. ولقد أجريت بالفعل عمليات وطنية ودولية شتى لحساب مؤشرات الفجوة الرقمية. ومن اللازم أيضاً رصد تأثير التدابير المتخذة في رءب هذه الفجوة. وهناك أيضاً قدر كبير من الاهتمام على الصعيد الدولي بالإحصاءات التي يمكن استخدامها في تحليل مدى تكيف النساء والفتيات بوصفهن من الفئات المستغلة لتكنولوجيا المعلومات.

١٦- وعلى مدى السنوات القليلة الماضية دأب فريق فوربورغ التابع للأمم المتحدة وهو فريق يعنى بوضع الإحصاءات المتعلقة بصناعات الخدمات على إيلاء الاعتبار لوضع إحصاءات عن تطور مجتمع المعلومات. وقد أتاحت لأعضاء الفريق الذي يتألف في المقام الأول من ممثلين عن المكاتب الإحصائية للبلدان المتقدمة فرصة تبادل المعلومات عن خبراتهم وعن أفضل الممارسات. وقد ناقشت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة مسألة إقامة محفل جديد لأقل البلدان نمواً. وقد يكون هناك مبرر للاقتراح بأن ينشأ فريق للاتصال في إطار شعبة فرعية ما تابعة للأمم المتحدة في الوقت الذي يجري فيه استحداث نظام لرصد سير أعمال مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وسيكون من المهم أيضاً إشراك المستخدمين المقبلين للبيانات في عملية وضع الإحصاءات على المستوى الدولي.

١٧- وهناك أيضاً ما يبرر طرح التساؤل عن الكيفية التي يمكن بها للمنظمات الدولية تقديم المساعدة إلى أقل البلدان تطوراً في مجال وضع وتجميع الإحصاءات والمؤشرات الأساسية التي تصف مجتمع المعلومات. وفي حالة توفير الدعم للمشاريع التي تستهدف تنفيذ الإعلان، سيكون من المنطقي أيضاً توفير الدعم لوضع الإحصاءات اللازمة لرصده.

١٨- وتصدر المؤسسات البحثية التجارية والشركات الاستشارية الخاصة قدراً كبيراً من المعلومات عن تغلغل تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في مختلف البلدان. ويتم جمع البيانات بناءً على تكليف من الزبائن الذين يدفعون أيضاً ثمنها ومن ثم فمن الواضح أن هناك طلباً على هذا النوع من المعلومات بل إن البعض منها متاح بالبحان على شبكة الإنترنت. فلماذا لا يستطيع نظام الرصد لمؤتمر القمة العالمية الاستناد إلى ذلك؟

١٩- لكنه يجب تناول مسألة استخدام الإحصاءات الصادرة عن المؤسسات البحثية التجارية والشركات الاستشارية وكذلك المقارنات بين بلدان محددة بقدر من التحفظ. والاهتمام الرئيسي يتعلق بشفافية الأساليب المستخدمة التي لا يفصح عنها علناً في أغلب الأحيان. والأبحاث الحالية تشمل عدداً محدوداً من البلدان، تقتصر في أغلب الأحيان على البلدان التي لها أكبر قدر من التأثير الاقتصادي. ولا تتاح إلا فيما ندر بيانات عن البلدان النامية، كذلك فإن فروع الصناعة أو مستويات التعليم التي يجري بحثها قد تحيد عن التصنيفات الرسمية وبالتالي لا يمكن استخدام المعلومات الأساسية المتاحة بشأنها بخلاف ذلك. والمؤسسات البحثية التجارية لا تنتج بوجه عام سوى المعلومات التي يمكن بيعها وهو أمر مفهوم تماماً. غير أنه لا يوجد طلب تجاري على الكثير من المقاييس مثل تلك المقاييس المتعلقة بالمساواة بين المناطق وبين الجنسين وهي مقاييس شديدة الأهمية في رصد تطور مجتمع المعلومات.

رابعاً- يجب أن يكون الرصد الإحصائي أيضاً فعالاً على المستوى الوطني

٢٠- ينطوي اعتماد المؤتمر العالمي لخطة العمل على استهلال أنشطة تتعلق بالتنفيذ والرصد تمتد على مدى عدة سنوات على الصعيدين الوطني والدولي. كما سيجري إدراج منظور مجتمع المعلومات في السياسات الوطنية. وهو يتضمن أيضاً أن تتعهد المكاتب الإحصائية وتلتزم بوضع إحصاءات تخدم أغراض الرصد.

٢١- ومن المتوقع أولاً وقبل كل شيء أن تقدم الإحصاءات الرسمية صورة دقيقة عن ما يحدث في المجتمع. ويجب أن يكون بإمكان المكاتب الإحصائية تقديم معلومات رقمية ذات صلة وموثوقة ومستحدثة وكذلك توفير الدعم لمتخذي القرارات. والقيام بهذه المهام يمثل تحدياً كبيراً للمكاتب الإحصائية في وقت يتغير فيه المجتمع بخطى سريعة وتقل فيه الموارد المتاحة لها.

٢٢- وأفضل أساس للإحصاءات المتعلقة بمجتمع المعلومات هو البنى الأساسية الجيدة للإحصاءات الرسمية. ويمكن عادة إصدار بيانات جديدة عن طريق إعادة تصنيف البيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية أو الإحصاءات المتعلقة بالصناعة التحويلية أو التجارة الخارجية أو عن طريق إرفاق أسئلة إضافية بالاستبيانات الاستقصائية الحالية. ويمكن تقليل تكلفة إقامة نظام إحصائي جديد إلى أدنى حد من خلال استغلال النظم القائمة.

٢٣- ولا بد من مواءمة الرصد الإحصائي لمجتمع المعلومات مع الأعمال الأخرى والأطر التشغيلية للمكاتب الإحصائية. ومن المتوقع أن يقدم إلى مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في اجتماعه القادم المقرر عقده بعد سنتين تقرير مرحلي عن المبادئ المعتمدة في هذا الاجتماع. وهذا يعني أن يكون بمقدورنا وصف الحالة الراهنة وكذلك التطور الذي يحدث على مدى السنوات القادمة. ومن المستحسن لدى وضع الإحصاءات الجديدة أن يوضع في الاعتبار أنه لا يمكن تغيير أهداف الرصد الإحصائي من سنة إلى أخرى وأن الأمر يقتضي سلسلة زمنية. ذلك أن الأعمال المتعلقة بوضع الإحصاءات تستغرق عدة سنوات وتقتضي تعاوناً وثيقاً مع مزودي البيانات ومستخدميها.

٢٤- ومن المستحسن لدى وضع البرامج الوطنية فيما يتعلق بمجتمع المعلومات أن يكون باستطاعة المكاتب الإحصائية المساهمة في هذا العمل منذ البداية. ووجود برنامج لرصد الاستراتيجيات وخطط العمل يعد أمراً بالغ الأهمية فكيف يمكن بخلاف ذلك للقائمين على جمع البيانات الحصول على بيانات مرحلية لمتابعة التطور الحالي تتسم بالحياد الموضوعية والاستقلال والالتزام بالقواعد الأخلاقية فيما يخص الإحصاءات والبحوث. وكمثال من بلدي فنلندا يمكنني أن أقول إن الحكومة الفنلندية حرصاً منها على رصد التقدم قامت في استراتيجيتها الوطنية الأولى المتعلقة بمجتمع المعلومات في عام ١٩٩٥ بتكليف المكتب الإحصائي الفنلندي بمسؤولية تقديم تقارير على فترات منتظمة والاضطلاع بدراسات عرضية عن آثار البرنامج في المجتمع. وإصدار استراتيجية يعني أن بإمكاننا قياس التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المحددة. لقد قام المكتب الإحصائي الفنلندي منذ ذلك الحين بالمشاركة الفعلية في الأعمال الوطنية المتعلقة بتطوير مجتمع المعلومات وأسفرت هذه الأعمال أيضاً عن نتائج طيبة.

خامساً - الاستنتاجات

٢٥- قال كوفي عنان في تصديره لتقرير الأونكتاد عن التجارة الإلكترونية والتنمية لعام ٢٠٠٢ ما يلي: "إذا كان العالم جاداً في تحقيق الهدف الوارد في الأهداف الإنمائية للألفية وهو تقليل عدد من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ يجب أن تحتل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكاناً بارزاً في هذه الجهود. وللجميع

- الحكومات والمجتمع المدني والأعمال التجارية التابعة للقطاع الخاص - مصلحة حيوية في تعزيز الفرص الرقمية ووضع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية".

٢٦- وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع والارتقاء بمستوى المهارات تعتبر تحديات لمجتمع المعلومات على صعيد العالم. وهناك خطوات وسيطة ومعالم واضحة في تحقيق هذه الأهداف. ويقتضي مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات رصد المبادئ الأساسية للإعلان. فما هي قدرة المكاتب الإحصائية الدولية على التصدي المائل أمامها؟

٢٧- والطريقة التي ينبغي بها تنظيم مهمة المنظمات الدولية وتنسيق أعمالها تشكل تحدياً كبيراً. كما أن التحديد السناجح والمناسب لإطار مرجعي يمكن إدراجه في المؤشرات المستمدة من الإعلان يعتبر أمراً بالغ الأهمية. ويتعين بالطبع إقرار المفاهيم والتعاريف وتطبيقها على نطاق العالم.

٢٨- ويجب أن يكون كل هذا قد بلغ مرحلة متقدمة بحلول تاريخ مؤتمر القمة الذي يعقد في تونس بعد نحو سنتين. وقد يشكل إصدار إحصاءات شاملة على صعيد العالم فيما يتعلق بتطور المجتمع هدفاً طموحاً حتى لو أتاحت مهلة زمنية أطول، غير أنني اعتقد أن المكاتب الإحصائية الوطنية حريصة على مواجهة التحدي شريطة الاتفاق على الإجراءات والمبادئ التوجيهية.
